



أمر عسكري جديد



منذ إنشاء المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية في عام 1967، تتم محاكمة الأطفال الفلسطينيين الذين يبلغون الثانية عشرة من العمر أمام هذه المحاكم ووفقاً للأوامر العسكرية كما البالغين. وقد استمر هذا الوضع بالرغم من توقيع وتصديق دولة إسرائيل على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وبالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فإن الدولة تقر بقبولها أنه يجب أن لا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. كما يجب أن يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي غير ذلك. ويجب أن تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصاً على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك.

وقد انتقدت في أيار 2009 لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قيام إسرائيل بمحاكمة الأطفال أمام ذات المحاكم التي يحاكم بها الناضجين.

وأخيراً أصدر في 29 تموز 2009 القائد العسكري لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية جادي شموني أمرًا عسكرياً جديداً يحمل الرقم 1644 يتعلق بالأحداث، مفاده إنشاء محكمة عسكرية خاصة بالأحداث الفلسطينيين. الجدير بالذكر أن الأطفال الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة في الضفة الغربية تتم محاكمتهم في إسرائيل أمام المحاكم المدنية.

في هذا الإطار فإن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال تعبر عن قلقها حيال استمرار محاكمة الأطفال الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية بحد أدنى من ضمانات المحاكمة العادلة، وعلى وجه الخصوص فإن الحركة قلقة تجاه:

- استمرار التحقيق مع الأطفال الفلسطينيين في ظل غياب محام أو أحد أفراد الأسرة، كما أن عمليات التحقيق لا يتم تسجيلها على أشرطة فيديو على النحو الذي أوصت به لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أيار 2009.

- استمرار محاكمة أطفال في سن الثانية عشرة أمام محاكم عسكرية ومعاملتهم كبالغين بمجرد بلوغهم سن السادسة عشرة، الأمر الذي يتناقض مع القانون الداخلي الإسرائيلي الذي يحدد سن الرشد عند الثامنة عشرة وفقاً للمبادئ المقبولة عموماً لقضاء الأحداث.

في كل عام يتم اعتقال حوالي 700 طفل فلسطيني وتقديمهم للمحاكم العسكرية الإسرائيلية. وقد أفاد أغلبية هؤلاء الأطفال لتعرضهم لأشكال من العنف وسوء المعاملة خلال عملية اعتقالهم والتحقيق معهم.

في آب

قتل طفل فلسطيني واحد في شهر آب على يد جندي إسرائيلي بينما كان يعمل في أرضه التي تقع بمحاذاة إحدى المستوطنات.

339

عدد الأطفال الفلسطينيين الأسرى في نهاية آب 2009 من ضمنهم

• 3 فتيات

• طفل واحد رهن

الاعتقال الإداري (دون تهمة أو محاكمة)

العقوبة القسوى لرمي الحجارة بناء على الأوامر العسكرية الإسرائيلية عشرون عاماً

الأمر العسكري الإسرائيلي 378

أحداث قادمة:

- 14 أيلول: تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول غزة لمجلس حقوق الإنسان.
- 15 أيلول: تقديم التقرير السنوي للمقرر الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح لمجلس حقوق الإنسان.
- 28 أيلول: اجتماع الحوار بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي.

أخبار المناصرة

5 آب: مقالة وفيلم لهيئة الإذاعة البريطانية حول الأطفال الفلسطينيين المعتقلين.

14 آب: تحديث حول حمدي التعمري، معتقل إداري.

25 آب: [بيان صحفي](#) حول الأمر العسكري 1644 المتعلق بالأطفال المعتقلين.

آب: إصدار [حالات دراسية](#) حول ضحايا عملية الرصاص المصوب.